

الفساد الاقتصادي وأثره على التنافسية الاقتصادية في الدولة ومناخها الإستثماري

أ. غواطي حمزة

أستاذ باحث، جامعة بسكرة.

ملخص:

لقد أصبحت ظاهرة الفساد وخاصة في شكلها الاقتصادي من أسوء معالم الإقتصاد العالمي الحديث، حيث أنها أضحت كالسيل الجارف الذي لا يلبث و أن يجرف و يتلع خيرات الأوطان و الأمم، لذا سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على الآثار التي يمكن أن يخلقها الفساد على تنافسية الدولة و بالأخص في جانب جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، المعبر عنها بمصطلح المناخ الإستثماري في الأدبيات الاقتصادية، كونها الواجهة الأولى التي تعبر عن الأوضاع في البلاد، فالمناخ الاستثماري في الدولة ما هو إلا المرآة العاكسة للأوضاع السائدة بها، لذا خصصنا هذه الدراسة لتحليل و تقييم أثر الفساد على المناخ الإستثماري في الدول من أجل إبراز مخلفاته على الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الاقتصادي، التنافسية، المناخ الاستثماري.

Résumé :

Le phénomène de la corruption, particulièrement dans le domaine économique, est devenu l'un des pires aspects de l'économie mondiale moderne, tel un déluge débordant qui fait crouler les richesses des nations. Sous cette perspective et par la présente recherche, nous avons essayé de mettre en lumière les conséquences de la corruption sur la compétitivité de l'état, spécialement sur l'environnement et le climat d'investissement.

Mots clés : La corruption économique•La corruption•compétitivité•Le climat d'investissement.

المقدمة

لقد إقترن مفهوم الفساد منذ الأزل بالمناصب الحساسة، تلك المناصب التي يخول لصاحبها إتخاذ قرارات مؤثرة، لذا عرفته بعض الأدبيات تعريفاً بسيطاً ألا وهو "إستخدام المنصب الرسمي في الدولة من أجل تحقيق المآرب الشخصية"، من هذا التعريف البسيط يمكن القول بأن الفساد هو عبارة عن قرارات تخدم المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة . وهذا ما يجعلها مقرونة بالمناصب الحكومية أو مراكز إتخاذ القرار إما السياسي أو الاقتصادي، مما جعل بعض الأدبيات تقرن مصادر الفساد بمدى تحكم وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك القيود الكمية التي تفرض على الواردات، ما يجعل من تراخيص الإستيراد جوائز يمكن لمنحها فرض رشوة على من يريد التحصل عليها، من هذا المثال البسيط يمكن لنا تعميم الظاهرة على جل الأصعدة والمستويات، كما أنها غالباً ما تكون مقرونة بغياب الرقابة و عدم إستقلالية النظام القانوني والقضائي، مما يجعل من هذه الظاهرة تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي للدول من وجهة نظر أدبيات دراسة هذا الموضوع باعتبارها شبه ضرائب مثبطة لقرارات الإستثمار، و عوائق تحجب المنفعة المرجوة من هذه الاستثمارات، لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على هذه الظاهرة السلبية وكيف تؤثر على المناخ الإقتصادي في الدول وكم تكبدها من خسائر على جل الأصعدة و المجالات وبالأخص الإقتصادية منها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في تنامي الدور السليبي الذي يلعبه الفساد على المستوى الإقتصادي، عن طريق تراجع معدلات الأداء وانخفاض مستويات النمو الإقتصادي على الصعيد الجزئي والكلّي، كما تعد هذه الدراسة محاولة لربط مؤشرات الفساد بمؤشرات التنافسية وبالأخص منها ذلك المؤشر الذي يعبر عن جاذبية الإقتصاد للإستثمارات الأجنبية، محاولاً مناقشة كيف أن هذه الظاهرة أصبحت تهدد بالخطر الأهداف العامة للتنمية في الدول وبالأخص العربية منها عن طريق تعطيلها للبرامج والخطط والمشروعات، كما أنها تساعد على تفاقم الأزمات الإقتصادية التي سرعان ما ستلقي بظلالها على شتى المجالات الأخرى سواء كانت الإجتماعية أو السياسية ، هذا ما دفعنا إلى محاولة دراسة الموضوع والتطرق لمختلف التجارب الدولية من أجل الكبح من جماحه وحتى القضاء عليه، من خلال المحاور التالية:

- تعريف الفساد وأنواعه.
- مفهوم ومضمون الاقتصاد التنافسي والتنافسية الدولية.
- العلاقة الكامنة بين ظاهرة الفساد والتنافسية الاقتصادية على مستوى الدولة.
- دراسة مسحية للعلاقة بين مؤشر جاذبية الاستثمارات الدولية ومؤشرات الحاكمية وفاعلية المؤسسات
- بغض التجارب الدولية لمكافحة الفساد.

أولاً: تعريف الفساد وأنواعه

إن شيوع وانتشار ظاهرة الفساد الإداري و الإقتصادي يعد من أبرز أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول، كما أنها تشير إلى حالة تفكك يصاب بها المجتمع في حد ذاته وعدم إستطاعة الدولة و قدرتها التحكم في هذه الظاهرة نتيجة لفقدانها لسيادة القيم الجوهرية و عدم إحترام القانون وغياب الشفافية و المسائلة القانونية.

بيد أنها ليست بالظاهرة الجديدة فلا هي وليدة اليوم ولا هي مرتبطة بزمان أو مكان معينين، فقد عثر فريقاً هولندي للأثار عام 1997 في موقع (داكا) في سوريا على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعاً إدارياً بدرجة (أرشفيف دائرة الرقابة حالياً) يكشف عن قضايا خاصة بالفساد الإداري وقبولاً لرشاوى من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الأشوري قبل آلاف السنين، كما أنه وجد لوح محفوظ عن الحضارة الهندية (حوالي 300 عام ق.م) كتب عليه العبارة الآتية: يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلاً أو سمنناً إمتد إليه لسانه، وعليه فإنه يستحيل أيضاً على من يدير أموال الحكومة ألا يذوق من ثروة الملك ولو نزراً قليلاً (علي أحمد فارس، 2005).

كل هذا يشير إلى أن هذه الظاهرة قديمة قدم الإنسان في حد ذاته غير أنها زادت في عصرنا مواكبة للتوسع المتزايد لتدخلات الدولة في كافة أوجه الحياة العصرية.

كما أصبحت للفساد العديد من الأشكال والألوان لاسيما في البيروقراطيات المركزية التي تمثل الإدارة الرئيسية للدولة في تنظيم وتوزيع الموارد والخدمات، (ا.د حسن ابشر، 2005، ص3) و الفساد لغةً يشير إلى التلف وخروج الشئ عن الاعتدال ونقيضه الصلاح (علي أحمد فارس، 2005)

أما تعريفه الإصطلاحي فقد اختلف فيه الفقهاء والمنظرين وأصحاب الاختصاصات فمنهم من يعرفه على أنه " إستخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية (مفيد دنون يونس، 2010، ص245) ، كما حاول البعض تعريفها على أنها سوء إستخدام المنصب لغايات شخصية، والتي تشمل الرشوة والابتزاز، وهنا يدخل في العملية طرفان أو أكثر، وقد يكون فردياً، ويتجسد الأخير في حالة الأعمال المحظورة كالإحتيال والإختلاس والمحسوبية وإستغلال النفوذ وكذلك إستغلال مالا لتعجيل (هو المال الذي يدفع لموظفي الحكومة، لتعجيل النظر في أمر محدد يقع في نظام إختصاصهم) كما يُنظرُ للفساد، على أنه إنحراف عل الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الإنتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة (عبد القادر خليل، ص3).

ولعل أشمل التعاريف وأنسبها هو ذلك القائل بأنه "سوء إستخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة " ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموماً في هذا التعريف يعد

أكثر شمولاً من استخدامهما مقيدة فيما سواه، حيث يشمل هذا المصطلح كلاً من الوظيفة العمومية، والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام.

كما يشمل أيضاً الوظيفة في القطاع الخاص، غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبعد الأول عن الرقابة وأمنه منها بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضاً للمساءلة والرقابة إما من قبل المدير المسؤول عنه مباشرة، أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة ونحو ذلك، وبالتالي فإنه أقل فساداً من الأول (بن حاسن الجابري، ص8). والمتصفح لجل التعاريف المذكورة يرى بوضوح أن الفساد قد يتجلى في عدة أشكال من أبرزها مايلي: (زيادعربية، 2005، ص02):

1- إستغلال المنصب العام:

هنا يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة إلى إستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، فيتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء، فيتركز بذلك إهتمامهم حول البحث عن الطرق والأساليب التي تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم بغض النظر عن الطرق المتبعة في ذلك.

2- الإعتداء على المال العام:

وغالبا ما يقوم بذلك السياسيون والمسؤولين الحكوميين وهذا عن طريق سحب قروض من البنوك المملوكة للدولة أو تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصولهم على جزء من تلك القرض على سبيل الرشوة أو العمولة و الإتاوة، بالإضافة الى الإستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو إستئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.

3- التهرب الضريبي والجمركي:

ويختص به عادة رجال الأعمال من القطاع الخاص، فهم يدفعون الرشاي مقابل حصولهم على تخفيضات أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لفترة طويلة، من خلال التلاعب و التحايل على القوانين.

4- الرشوة المحلية والدولية :

ويتعلق الأمر بالرشوة المحلية التي تشمل كافة أنواع الرشاي التي تقدم داخل الوطن قصد تمرير مشاريع والفوز بمناقصات معينة بغض النظر عن قيمتها. أما فيما يخص الرشوة الدولية فهي تدفع لقاء قيام حكومة في دولة ما بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من شركة دون أخرى ومنها المناقصات الدولية لتنفيذ المشروعات الضخمة وإمتيازات التنقيب عن البترول والغاز والمعادن، شراء الطائرات المدنية، العتاد العسكري...إلخ. فتتسابق الشركات الأجنبية في دفع الرشاي مقابل الحصول على المناقصات الخارجية والإمتيازات في تلك الدول.

5- تهريب الأموال :

وغالبا ماتكون هذه الأموال نتاج أحد العمليات السابقة، فيتم تهريبها إلى مصارف وأسواق مالية في دول أخرى من أجل تبيضها.

أنواع الفساد

بعد التطرق إلى أهم وأبرز التعاريف مرفقة بجل مظاهر هذه الظاهرة و جب أن نعرّج في النقطة المالية عن أنواع الفساد الإقتصادي والتي حصّرها الفقهاء والأديبات في ثلاث نقاط وصنفوها تحت ثلاث أقسام رئيسية:

1- عرضي "فردى"

2- مؤسسى

3- تنظيمى

حيث قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أوالموظفين العموميين، ومؤقتا، وليس منتظما وفي حالات أخرى يكون الفساد موجودا في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الإقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.

كما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده Johnston بالفساد المنتظم أو الممتد.

وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره حيث أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة. ويميل إلى أن يكونا احتكاريا. وكذا على أنه فساد منظم ويصعب تجنبه ككل (بن حاسن الجابري، ص9)، وهو أخطر هذه الأنواع فحين يتخلل الفساد المجتمع كاملا ويصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع بأكمله فهو أشبه بسرطان ينهش في جسد الإنسان لذا من الواجب الإسراع للحد منه .

بغض النظر عن الأنواع السابقة هنالك من بوب أنواع الفساد وصنفها بحسب معايير أخرى (كالهجم والفئة، التنظيم، النطاق، الطبيعة) لكن تبقى الفئات الأولى هي الأكثر تداولاً بالإضافة الى ما يعرف بالفساد الشامل والذي يقصد به

النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة وبحجم كبير ويمارس هذا النوع من قبل القمة المترتبة على رأس الهرم وتندرج تحته بعض من أهم أنواع الفساد الإداري و المالي أبرزها مايلى: (علي أحمد فارس، 2005):

1- الفساد السياسي Corruption: Political

أي السلوك السياسي الفاسد والمخالف للقانون واستخدام المال العام لتحقيق أهداف معينة من خلال التأثير في العملية السياسية ويتجلى في فضائح الحملات الانتخابية.

2- الفساد المالي Financial Corruption:

والمراد به السلوك غير القانوني المتسبب في هدر المال العام وتحقيق منافع شخصية من وراء ذلك.

3- الفساد الإداري Managerial Corruption:

ويتضمن الممارسات أو الأنشطة التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي والتي تؤدي فعلا إلى انحراف الجهاز عن أهدافه الأساسية المتمثلة بتحقيق المصلحة العامة وهذا الانحراف قد يكون بشكل فردي أو منتظم.

من كل ما سبق يمكن إستخلاص أن هنالك قاسم مشترك بين جل هذه الأنواع والتقسيمات ألا وهو تحقيق أقصى المنافع الخاصة من الوظيفة العامة أو غير العامة وبطرق ووسائل غير مشروعة أي أن الغاية تبرر الوسيلة وأخطرها هو النوع المنظم والمدار من الهرم الحكومي أو المافيا السياسية وهذا ما جعل معظم الاقتصاديين يتفقون على أن التنمية والنمو الاقتصادي سوف يصيبهما الضرر والتشوه من جراء ممارسات الفساد، التي سوف تؤدي إلى إنخفاض معدل العائد الاستثماري، إذ أن المبالغ التي يدفعها المستثمر كعمولات ورشاوى زيادة على كلفة المشروع ستؤدي حتما إلى تدليل العوائد المرجوة من هذا المشروع.

ومن هذا المنطلق سنحاول إلقاء الضوء على كيفية تأثير هذه الظاهرة على التنافسية الإقتصادية للدولة متعرضين إلى أنواع التنافسية وما هيها وكيف يمكن لها أن تتأثر بمعالم الفساد.

ثانيا: مفهوم ومضمون الاقتصاد التنافسي والتنافسية الدولية

بحسب المنظرين الإقتصاديين أنه يمكن لإقتصاد ما أن يكون تنافسياً إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا نما بسرعة و بمعدلات متزايدة مقارنة مع الإقتصادات الأخرى.

كما أنه يوجد إختلاف في نتائج المنافسة على مستوى الشركة ومستوى الإقتصاد. لأن مضمون المنافسة على مستوى الشركة يعني وجود رابحون وخاسرون، أما على مستوى الإقتصاد فإن نجاح بلد في السوق العالمية لا يعني بالضرورة فشل بلدان أخرى، لأن نمو الصادرات يحدث طلباً على الواردات.

تعريف التنافسية:

لقد أصبحت عبارة تنافس وتنافسية ذات صدى متزايد الأهمية في عالم اليوم. كما أنها أضحت تمتلك مجالس و هيئات أو إدارات ولها سياسات وإستراتيجيات ومؤشرات، تقدم تقارير عنها لكبار

المسؤولين وليس لرجال الأعمال فقط، و نظراً لتعدد أوجه التنافسية وتعدد فليس هناك مفهوم محدد لها، مما نجم عنه العديد من التعاريف ومؤشرات القياس، لذا سوف نحاول سرد جملة من التعاريف بدأ بـ :

تعريف التنافسية على مستوى المنشأة :

إن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة هو قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، ويستطيع المشتري اقتنائها من جميع انحاء العالم مما يجعل الشركة تحقق أرباحاً على المستوى المحلي والعالمي عن طريق رفع قدراتها وعوامل الإنتاج التي تمتلكها (المركز الوطني للتنافسية، "التقرير الوطني الأول للتنافسية، الاقتصاد السوري 2007"، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2008، ص24).

تعريف التنافسية على مستوى القطاع:

تعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها قدرة ذلك القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال تتسم بتشريعات مرنة ومضبوطة وضامنة للنشاط المزاو، كما أنها تكون متماشية مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منه. (التنافسية في الفكر الاقتصادي، المركز الوطني للتنافسية سوريا، 2011، ص4).

تعريف التنافسية على المستوى الوطني:

أما فيما يخص التنافسية على صعيد الإقتصاد الكلي أو الوطني فالتعريف يختلف بحسب تطور إقتصاد الدولة في حد ذاتها ويكون على النحو التالي : (المركز الوطني للتنافسية، "التقرير الوطني الأول لتنافسية، الإقتصاد السوري، 2007):

الدول المتقدمة: إن التنافسية في الدول المتقدمة تعني مدى قدرتها الممكنة للحفاظ على الموقع الريادي الذي حققته في المجال الاقتصادي مقارنة بدول العالم الأخرى وهذا من خلال التركيز على عاملي الإبداع والإبتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. أي أنها حققت مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبق أمامه إلا تحقيق النمو المستدام الذي يعتمد بدوره على الإبتكار.

الدول النامية: أما فيما يخص الدول النامية فإن التنافسية لدى هذه الدول تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها إلى مزايا تنافسية، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

بالإضافة إلى جملة التعاريف السابقة هناك عدة هيئات و منظمات مسؤولة أخذت على عاتقها العناية بهذا الموضوع مما جعلها تقوم بتعريف هذه الظاهرة و دراستها لما لها من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي الجديد ،ومن أبرز التعاريف المتداولة التي يمكن إدراجها كالتالي (المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2003)، تقرير التنافسية العربية، الكويت ص 21):

المنتدى الاقتصادي العالمي:

"التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة". وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها: "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد.

المعهد الدولي للتنمية الإدارية:

التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيمة المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والإقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج إقتصادي إجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي:

التنافسية هي "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخل الحقيقية". ويعكس هذا التعريف الرسمي رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

التنافسية الدولية هي: "المقدرة على توليد المداخل من عوامل إنتاج قد تكون مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية". كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي.

بالإضافة إلى أنها تعرف على أنها "قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية".

أنواع التنافسية ومؤشرات قياسها:

تشتمل التنافسية على عدة أنواع وهذا ما جعلها تتميز بعدة مؤشرات للقياس ،لإختلاف أنواعها وإختلاف وجهات نظر الدارسين لها ولعل من أبرزها ما سنذكره لاحقاً.

أنواع التنافسية:

لقد ميزت الكثير من الأدبيات بين مجموعة من الأنواع التي تخص التنافسية و التي سنحاول ذكر البعض منها على سبيل الحصر، وذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر أو التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية، وذلك كما يلي:

1- التنافسية حسب معيار السعر:

تنقسم التنافسية حسب معيار السعر إلى التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية، وذلك كما يلي:

التنافسية السعرية: حيث أنها تلك التنافسية التي تمكن البلد الذي يحتكم إلى إستراتيجية تذليل تكاليف الإنتاج من أجل التصدير بأقل الأسعار مقارنة بالدول المنافسة له في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى سعر صرف العملات الوطنية و التي تكون ذات تأثير مباشر على هذا النوع من أنواع المنافسة وأحسن مثال على ذلك ما تقوم به الصين.

التنافسية غير السعرية: تنقسم التنافسية غير السعرية إلى التنافسية النوعية والتنافسية التقنية، ويمكن التمييز بينهما كما يلي: التنافسية النوعية وتعتمد التنافسية النوعية على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، وهذا ما يجعلها تقوم بعملية تصديرها كونها منتجات مبتكرة و مميزة و ذات نوعية جيدة وبأسعار مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار تنافسيه في السوق الدولية كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الألمانية واليابانية والسويسرية. أما التنافسية التقنية فتعتمد على الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة وهذا ما تخصص فيه بعض الدول لما تمتلكه من قدرات عالية في مجالات البحث والتطوير مما يجعلها تنتج منتجات رائدة و ذات تقانة عالية تكمنها من المنافسة على المستوى الدولي.

أما المعيار الثاني فهو معيار التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية: (التنافسية في الفكر الاقتصادي، ص8):

فيما يخص التنافسية الكامنة: تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تساهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الإستثمار في رأس المال البشري، والإبتكار.

التنافسية الجارية: تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات وإستراتيجيتها.

بعد أن ذكرنا وتعرضنا في النقاط السابقة إلى ماهية الفساد وكذا التنافسية وأنوعها سوف نخصص النقطة التالية لإظهار العلاقة التي تربط بين هذين العنصرين.

ثالثا: العلاقة الكامنة بين ظاهرة الفساد والتنافسية الإقتصادية على مستوى الدولة

تبين كثير من الدراسات أن للفساد آثار سلبية على كل من الكفاءة و النمو الإقتصاديين، و هذامن خلال تأثيرات الفساد على كل من الحافز على الاستثمار و الأنشطة الإنتاجية (مقارنة بالأنشطة الباعثة عن الربح)، و على نوعية و كفاءة المرافق العامة، و الأسواق و تخصيص الموارد و العدالة. وهذا ما اكتشفه "ماورو" في توزيع الدخل ، غير أن هناك من يشير إلى أن للفساد الإداري دورا إيجابيا في تخفيف التعارض والتناقض بين القيم الاجتماعية وقواعد العمل الرسمي في الجهاز الإداري، فهو يعمل على زيادة المشاركات ويساعد على التطبيق التدريجي للتحويلات في نظم العمل.

الفساد والحافز على الاستثمار والنمو الاقتصادي :

لقد أظهرت جل الدراسات و الأدبيات العلاقة العكسية و السلبية بين ظاهرتي الفساد والنمو الإقتصادي ،حيث أنها أشارت إلى أنه يقلل من الحافز على الإستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة تقع عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الإستثمارية، وهذا ما أشار إليه "ماورر" بعد أن أعاد تقدير العلاقة التي إكتشفها في 1995 وذلك بإستخدامه لمؤشرات الأداء الإقتصادي و التي إشملت على معدل الإستثمار للفترة بين 1960-1985 وكذا المتوسط السنوي لمعدل الدخل الحقيقي للفرد في نفس الفترة و مكونات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي (مؤشرات قياس الفساد الإداري ،ص9) ،ومنه وبحسب دراسات أخرى فإن الفساد الإقتصادي يتسبب في خفض معدلات الإستثمار ومن ثم خفض جانب الطلب الكلي مما يؤثر بدوره على معدلا النمو الإقتصادي، هذا ما دعمته دراسة قدمت من طرف المنتدى الإقتصادي العالمي ،تمثلت في صورة مسح لألفي شركة عبر 49 دولة اضطرت إلى اللجوء إلى الرشوة نتيجة تعنت المسؤولين و التدخلات البيروقراطية المعتمدة من طرف الدول المضيفة في أعمالهم مخلفة لتكاليف قدرة ب20% كأعباء و ضرائب زائدة و هذا ما يدفعهم غالبا الى الإنسحاب و البحث عن مناخ أفضل يتسم بإنخفاض نسب الفساد(مي فريد، 2006، ص 226)

وهكذا يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الإقتصادي، وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقاً للنمو الاقتصادي كما في تجربة جنوب شرق آسيا(عبد الله بن حاسن الجابري ، ص14).

بالإضافة إلى ما سبق فهناك عدة أمور سلبية تنجم عن هذه الظاهرة الوبائية إن صح التعبير و من جملتها ما يلي : (إنصوران، 2006، ص184-185):

1- يزيد الفساد من عائد البحث عن الربح مقارنة بالعمل المنتج :وهكذا نجد أن الفساد يشوه الحوافز نحو العمل، فيخصص الأفراد وقتهم لممارسة الفساد و ليس الأنشطة المنتجة، ويغري هذا بالطبع أصحاب المهارات و المواهب بالإتجاه نحو الأعمال الباعثة عن الربح بدلا من العمل المنتج ما يقلل من معدل النمو الاقتصادي .

- 2- يقلل الفساد من الإيرادات العامة و يزيد من النفقات العامة: يأخذ الفساد في هذه الحالة شكل التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة، و يحقق هذا نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة، حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسة المالية السليمة؛ و قد تزداد حدة مشكلة عجز الموازنة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي، مما يولد معه تضخما و عدم استقرار اقتصادي الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي.
- 3- يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة و كفاءتها: يتحقق ذلك بالطبع عندما يتم إرساء الهبات و العطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشى و يقلل هذا بدوره من نوعية و كفاءة الخدمات العامة و لا يشجع المشروعات الإنتاجية و التحويلية على الاستفادة من وفورات الحجم من هذه المشروعات و النمو الاقتصادي الناجم عنها.
- 4- يشوه الفساد تركيب النفقات العامة: ففي ظل الفساد يميل المسؤولون الحكوميون للإهتمام بأنواع النفقات العامة التي تخلق فرصا أكبر للربح من خلال الرشى، و في هذا المجال سوف يميلون للإنفاق على المشروعات الكبيرة التي يصعب متابعة أرقامها كمشروعات البنية التحتية ذات النوعية المخفضة، أو ما يطلق عليها «White Elephant» أو أنظمة الدفاع المتقدمة، و لا يميلون للإنفاق على الكتب و المدرسين و الصحة العامة. و لا شك في أن ذلك يتعارض مع الكفاءة الاقتصادية و معدلات العائد الإجتماعي الأعلى التي تتحقق عادة نتيجة الإهتمام بالمشروعات الصغيرة، و الإنفاق على تنمية الموارد البشرية و على الأنشطة الإبداعية بوجه خاص.
- 5- يشوه الفساد الأسواق و تخصيص الموارد: يتحقق ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة و على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، و من ثم لا تمارس الحكومة أنشطتها الرقابية بصورة جيدة على البنوك و المستشفيات، و التجارة الداخلية، و النقل، و الأسواق المالية، ... و غيرها. و يشوه هذا بدوره من الوظيفة الساسية للحكومة في تنفيذ العقود و توفير الحماية لحقوق الملكية، كما يوجه الفساد طالبي الوظائف نحو الميادين التي تتيح لهم توليد دخل إضافي عن طريق الرشوة، كما في ميادين جباية لبضرائب و الرسوم الجمركية و غيرها. و أخيرا فإن إجراءات التوظيف و الترقية في القطاع العام القائمة على المحسوبية، تؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة و كثرة القرارات الخاطئة ما يثبط من همة العناصر البشرية المؤهلة و يشوه سوق العمل.
- 6- يزيد الفساد من الفقر و عدم العدالة في توزيع الدخل: يقلل الفساد من المقدرة على الكسب للفقراء، لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف و الفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية، لإستفادة الأفراد في المناصب الحساسة من فرص التبرج غير المشروع، و يكون ذلك على حساب أفراد المجتمع الآخرين، حيث ينال أصحاب العلاقات المميزة. عن طريق الرشوة و سائر أنواع الفساد. أفضل الوظائف، و العقود الحكومية الأكثر ربحية، و ما

شابه ذلك من المميزات، ويقلل هذا بلاشك من الحافز لدى فئة من أبناء الوطن للمساهمة بصورة جادة في تحقيق النمو للاقتصادي طالما أن ثماره لن توزع بصورة عادلة، كما يضعف بصورة واضحة دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل.

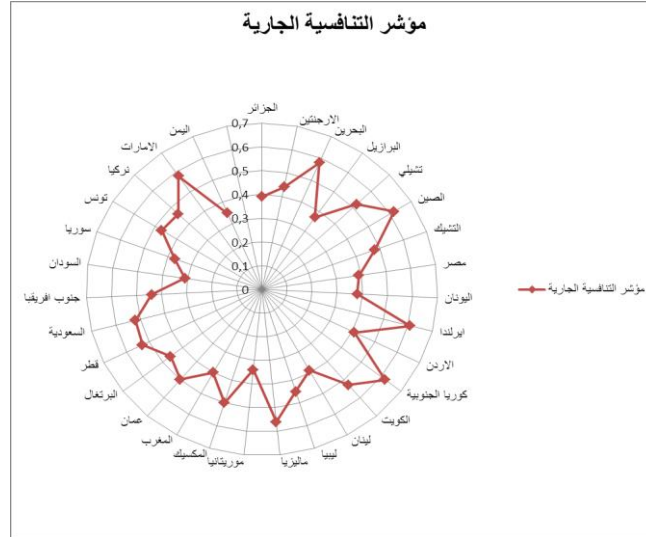
7- يخلق الفساد "ثقافة الفساد": تجعل هذه الثقافة المسؤولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح و القواعد التي اغتنوا بسببها، بل على العكس سيحاولون خلق المزيد منها من أجل التريح الأكبر، و تنخفض هذه الثقافة من ثقة أفراد المجتمع في الحكومة و من سلطاتها الأخلاقية، و تسبب تكلفة اقتصادية حقيقية و مهمة، حيث تزداد درجة البيروقراطية الحكومية، و يهرب رأس المال الأجنبي، كما يضعف الفساد من النظام البنكي الوطني و يزيد من درجة عدم التأكد، كما يمكن أن يقلل من فرص الدولة في الحصول على المساعدات و القروض الأجنبية، لأن الموارد المالية المقدمة في شكل مساعدات خارجية، ستستخدم في مشروعات غايتها الإثراء للسياسيين الفاسدين و من يشاركونهم .

بعد أن ألقينا الضوء على جملة من العلاقات و المؤثرات السلبية لهذه الظاهرة على المستوى الإقتصادي ككل سنحاول إبراز بعض جوانب تلك العلاقة، وربطها مع مؤشرات التنافسية في الدول و التي تعد بدورها أهم محاور وأعمدة النمو و التنمية الإقتصادية، لأنه كما ذكرنا أنفاً فإن التنافسية على صعيد الدولة إنما تشير إلى مدى جاهزية إقتصادها للتحويل التدريجي من إقتصاد مبني على الربح و الفقر إلى إقتصاد قوى و متنامي و له الإمكانية للمنافسة على جل الأصعدة سواء كانت القطرية أو الدولية، حيث إعتدنا في ذلك على تقرير التنافسية العربية، الذب إرتكز بدوره على مؤشر إجمالي تدرج تحته مؤشرات فرعية وهي ومؤشرات التنافسية الجارية والكامنة أما الذي يهمننا في هذه الدراسة فهي مؤشرات التنافسية الجارية (للمزيد من الإطلاع أنظر ص25 تقرير التنافسية العربي 2012).

يشير هذا التقرير الذي صدر عن المعهد العربي للتخطيط إلى مؤشرات التنافسية في البلدان العربية مقارنة مع مجموعة من الدول، حيث يتكون المؤشر المركب من مؤشرين كما ذكرنا سابقاً ألا وهما مؤشر التنافسية الجارية و يحتوي بدوره على 53 مؤشراً فرعياً ومؤشر المنافسة الكامنة الذي تدرج تحته 17 مؤشراً فرعياً، وتتراوح قيم المؤشرات بعد تنميطها من واحد كأعلى مستوى للتنافسية و صفر لأدنى المستويات أما بالنسبة لدول المقارنة فقد شملت كلا من الأرجنتين، الصين، البرازيل، إيرلندا، اليونان وتركيا، جمهورية التشيك، المكسيك، التشيلي و كوريا الجنوبية، ماليزيا، البرتغال، إفريقيا الجنوبية (تقرير التنافسية العربية، ص13، 2012).

أما ما يهمننا في التحليل فهو المؤشر الأول لتكونه من مؤشرات الحاكمية و فعالية المؤسسات ومدى جاذبية الإستثمار الأجنبي، وكذا مقدار التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي و التي تعد أهم مداخل الفساد بحسب رأي الفقهاء الإقتصاديين و بالإعتماد على جل ما ذكر سابقاً سوف نحاول إجراء مسح لهذا المؤشر.

يمثل الشكل الموالي معدلات التنافسية الجارية في الدول العربية و دول المقارنة



الشكل 1- مؤشر التنافسية التجارية من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العربي 2012

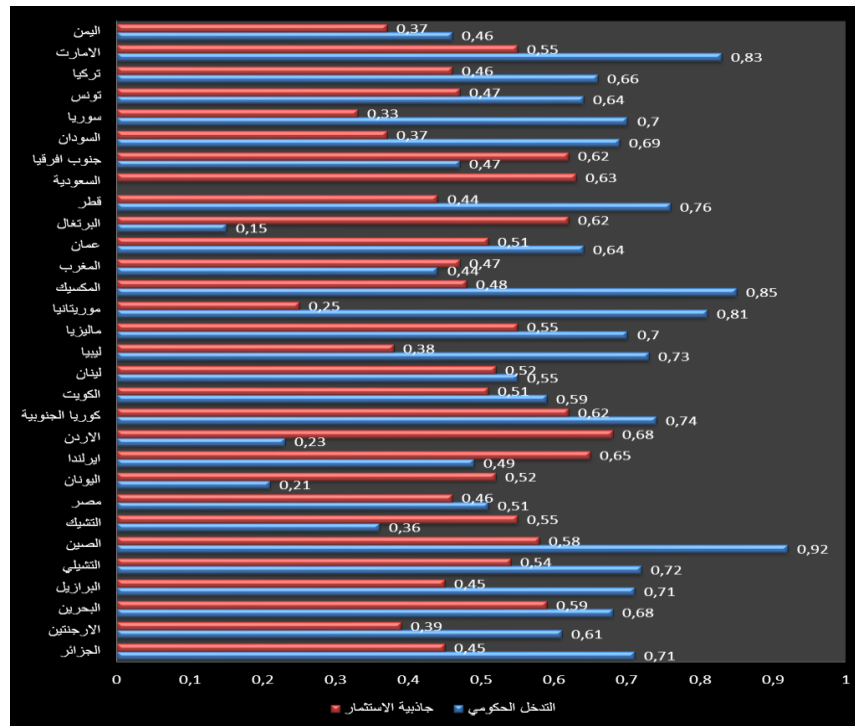
يوضح لنا الشكل في الأعلى أن معدلات التنافسية في الدول العربية و دول المقارنة لا تتفاوت كثيرا فهي جد متقاربة و لا تفصلها بحسب معدل القياس الذي يتراوح بين 0 إلى 1 إلا قليلا ، بإستثناء ثلاث دول تخطت حاجز 0.60 على السلم ألا وهي الصين، كوريا الجنوبية و إيرلندا ، ما يعني أن المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر ،والتي تخص هذه الدول تقدر بمستويات عالية كالحاكمية و مدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و كذا جاذبيتها للإستثمارات الأجنبية .بينما لم تستطع الدول العربية تخطي هذا الحاجز وحققت أعلى معدل لها ،المقدر ب0.58 حيث كان من نصيب دولة الإمارات التي يتميز إقتصادها بإنتهاج مبدأ الحرية الإقتصادية و جذب الإستثمارات الأجنبية ، لكن يمكن القول على العموم أن الدول العربية و بحسب هذا المؤشر تعد ذات إقتصاديات تنافسية بنسب قليلة إذا ما قرناها بالدول المتقدمة ،غير أنها متقاربة مع بعض الدول النامية كالشيلي ، التشيك و الأرجنتين ، التي تعتمد بدورها على نفس القواعد السياسية في الدول العربية .

في الشكل الموالي سوف نحاول إجراء مسح مباشر للمؤشرات الفرعية لهذا المؤشر محاولين إظهار نقاط القوة و الضعف فيه على مستوى الدول العربية و دول المقارنة.

مؤشر التدخل الحكومي وجاذبية الاستثمار

هنا سوف نحاول إظهار العلاقة الكامنة بين مدى التدخل الحكومي و جاذبية الدولة للإستثمارات الأجنبية حيث أن هناك علاقة عكسية بين التدخل الحكومي المتزايد و نسب الإستثمارات الأجنبية وهذا بحسب الدراسات الإقتصادية والأدبيات القائلة بهذه الفرضية .

الشكل 2- علاقة التدخل الحكومي بجاذبية الاستثمار من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير العربي للتنافسية 2012



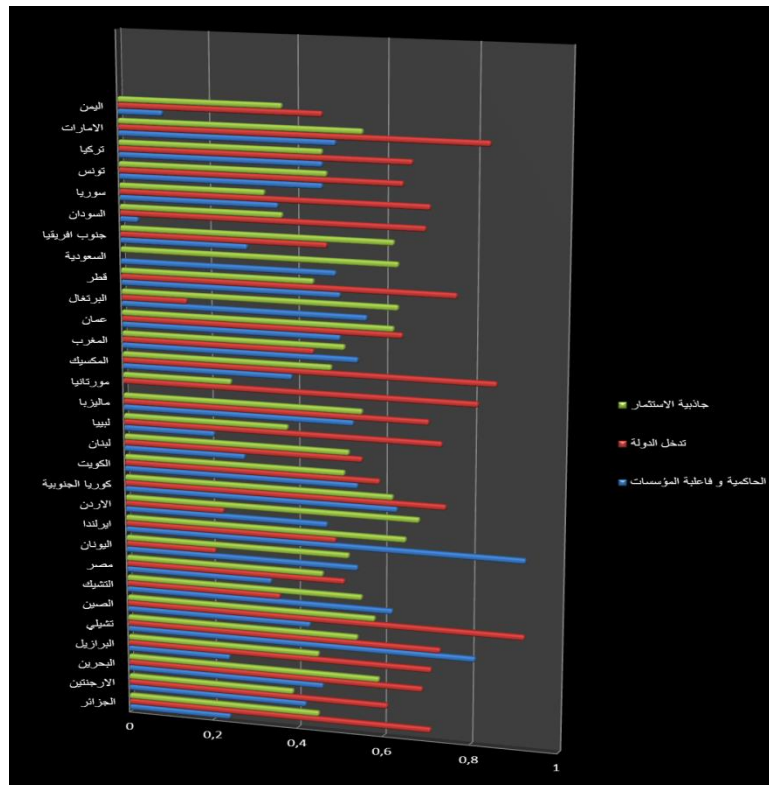
من الشكل نستنتج أن هذه الفرضية يمكن تبنيها بحسب الإحصائيات ، فكلما زاد التدخل الحكومي تناقصت جاذبية الإستثمار في الدول المعتمدة لهذه السياسات ، لأنه و كما قلنا سابقا فإن ظاهرة الفساد تصيب أجهزة الدولة بالأخص ، و الملاحظ أن هناك بعض الدول ورغم زيادة معدلات تدخل الدولة في الإقتصاد ، إلا أنها تحقق معدلات عالية من حيث جاذبيتها للإستثمارات الأجنبية كالصين و كوريا الجنوبية و حتى الإمارات العربية ، هذا لما لها من مزايا أخرى كتدني تكاليف اليد العاملة المؤهلة وتوفرها على البنى التحتية اللازمة . كما أنها تتمتع بمؤسسات ذات فاعلية وتنظيمات عالية وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا، غير أن الفرضية تبقى صحيحة إذا ما أخذنا بعض الدول العربية كمثال على ذلك فسوريا مثلا يقدر معدل التدخل الحكومي فيها بنسبة 0.70 بينما تقدر نسبة جاذبيتها للمستثمرين ب 0.33 وهذا أبسط مثال على أن التدخل الحكومي الذي يدفع بالمستثمرين الأجانب إلى العزوف عن القدوم إلى هذه الدول ، كما هو الحال بالنسبة لليبيا والعكس صحيح ، إذا ما أدرجنا حالة الأردن التي يعتبر فيها معدل التدخل الحكومي من أدنى المستويات بالنسبة للدول العربية فهو يقدر ب 0.23، أما معدل جاذبيتها للإستثمارات فهو من أعلى المعدلات التي قدرت ب 0.68 ، مما جعلها تتفوق على الصين وتقترب من المعدلات المحققة بالنسبة للإقتصاد الكوري الجنوبي وتتفوق على المعدل المحقق

من قبل البرتغال ، حيث أن معدلات تحكم الدولة في الإقتصاد فيها تعد من أقل المعدلات المحققة بالنسبة للعينة المختارة للدراسة .

رابعا: مؤشر حاكمية و فاعلية المؤسسات و التدخل الحكومي وعلاقتهما بجاذبية الاستثمارات

بالرغم من صحة الفرضية القائلة بأنه كلما إزداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية قلت جاذبيتها للاستثمارات، غير أن هنالك بعض الدول خرقت هذه القاعدة، فبالرغم من النسب العالية لتدخل الدولة في الإقتصاد فيها ، إلا أنها تحقق معدلات مرتفعة بالنسبة لجاذبيتها للإستثمارات ويمكن أن نعزي ذلك كما ذكرنا سابقا الى جملة من الأسباب ، كاحتوائها على البنى التحتية و كذا تدني تكاليف اليد العاملة المؤهلة فيها ، و نسب التقانة المتوطنة لديها ، غير أن كل هذا لا يعد مؤثرا إذا كانت مؤسسات الدولة لا تتمتع بالحاكمية و الفاعلية مما يجعلها عرضة للفساد بأنواعه، كونه من أبرز مثبطات الأعمال و الإقتصاد و النمو والتنمية ، هذا ما سنحاول إظهاره في الشكل الموالي و الذي يعبر على نسب الحاكمية و فاعلية المؤسسات و مدى إرتباطها بجاذبية الإستثمارات الأجنبية.

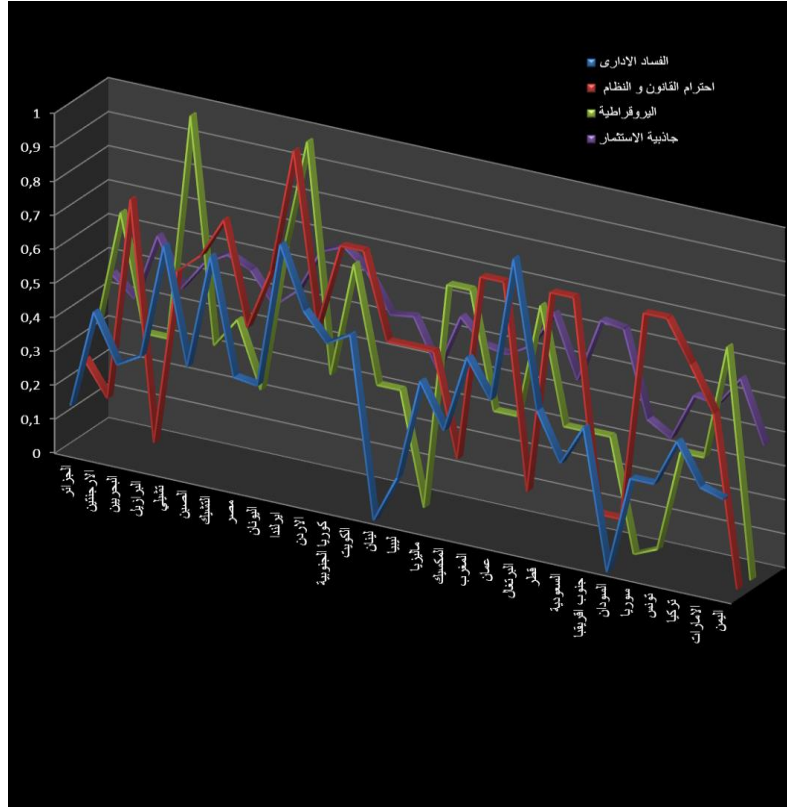
الشكل 3- مؤشر حاكمية و فاعلية المؤسسات و التدخل الحكومي وعلاقتهما بجاذبية الإستثمارات من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائات تقرير التنافسية العربي 2012



ترتبط قرارات الإستثمار غالبا بحسب فقهاء الإقتصاد بالمناخ السائد في الدول المراد الدخول إليها، أي بالأحرى بجملة من العوامل، التي تعرف بمناخ الإستثمار كالإستقرار السياسي والأمني ومدى إحترام القوانين وكذا تدني مستويات البيروقراطية والمحسوبية أي الشفافية والتزاهة ومدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، ولكي تحقق الدولة كل هذا وجب عليها إمتلاك مؤسسات محكومة وتنسم بالفاعلية وهذا ما سنركز عليه في تحليل البيانات الموجودة في الشكل أعلاه.

من الشكل يمكن لنا إستخلاص أنه حتى بوجود درجات عالية من تدخل الدولة في الإقتصاد إلا أن المناخ الاستثماري يعتبر جذابا في هذه الدول وهذا لأن مؤسسات الدولة تتصف بالحاكمة و الفاعلية، مما يجعل المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن الإستقرار والأمان ينجذبون نحو هذه الدول، هذا ما حققته كورية الجنوبية على سبيل الذكر، فرغم معدل تدخل الدولة الذي قدر 0.74 إلا أن معدل جاذبية الإستثمارات فيها يعتبر عاليا مقارنة بالدول المأخوذة كعينه والمقدر 0.63، ويمكن ربط ذلك بجملة من العوامل، غير أن أبرزها هو المعدل الذي حققته في ما يخص حاكمية وأداء مؤسساتها والذي يعبر عنه ب 0.62 أي أنه جد عالي، ونفس الأمر يمكن إسقاطه على كل من إيرلندا و البرتغال التي تعتبر نسب الحاكمية وأداء المؤسسات فيها جد مرتفعة وهذا بحسب الإحصائيات و المعدلات، فلقد حققت كل منها على التوالي نسباً تتراوح بين 0.92 و 0.56 مقارنة مع الدول العربية التي تتراوح معدلاتها بين 0.1 كأدنى درجة لليمن و 0.54 كأعلى معدل بالنسبة للكويت مصحوبة بمعدلات مرتفعة فيما يخص تدخل الدولة بإستثناء الأردن، وهذا ما يؤثر سلبا على جاذبيتها للإستثمار، بإعتمادها على تدخل الدولة في الإقتصاد دون قرنها بمؤسسات تتصف بالفاعلية والحاكمة.

أما في الشكل الموالي سوف نحاول دعم الفرضية السابقة، وهذا عن طريق التفصيل في مكونات مؤشر الحاكمية و فاعلية المؤسسات، الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مؤشرات فرعية ألا وهي الفساد الإداري، مؤشر مدى إحترام القانون و النظام، مؤشر البيروقراطية والتي تعد من أهم مظاهر الفساد التي عرجنا عليها سابقا، أما المقياس فهو بدوره يتخذ نفس المنهجية المتبعة في المقاييس والمؤشرات السابقة. و إنطلاقا من هذا و بقرنه بمؤشر جاذبية الإستثمار سنحاول مسح البيانات و الإحصائيات و تحليل ذلك على ضوء الفرضية القائلة بأن الفساد الإداري و عدم إحترام القانون و تفضي البيروقراطية سوف تؤثر بالسلب على جاذبية الدولة للإستثمارات الأجنبية، التي تعد من أهم وأبرز مؤشرات التنافسية على الصعيد الاقتصادي للدولة.



الشكل-4- الفساد الإداري و عدم إحترام القانون و تفشي البيروقراطية و أثرها على جاذبية الإستثمارات الأجنبية من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائات تقرير التنافسية العربي 2012.

من الشكل السابق و الإحصائيات التي فيه يمكن أن نجد أنه كلما كانت معدلات مكافحة الفساد الإداري و كذا البيروقراطية و إحترام القانون مقتربة من الصفر في هذا المؤشر فإنها تدل على عدم حاكمية و فعاليات مؤسسات الدولة، وهذا سينعكس حتما بالسلب على معدل جاذبية إقتصادها للإستثمارات الأجنبية ، التي تعتبر تلك العوامل الثلاثة من أبرز مثيرات الشروع في الإستثمار، لأنها كما قلنا سوف تتأثر عليها تكاليف مضاعفة تعد كأنها ضرائب زائدة مما يدفع بالمستثمرين إلى البحث عن بيئة ملائمة و خالية من مظاهر الفساد ، المتمثلة في البيروقراطية و الفساد الإداري و عدم إحترام القانون ، وهذا ما تشير إليه الإحصائيات و المعدلات الموجودة في الشكل أعلاه ففي حال ما إذا قارنا بين إيرلندا التي تتمتع بمعدلات مرتفعة فيما يخص محاربتها للبيروقراطية و الفساد الإداري و كذا إحترامها للقوانين ، التي ستنعكس بالإيجاب على معدل جاذبيتها للمستثمرين مع الدول العربية و دول جنوب أمريكا التي تتفشى فيها ظاهرتي البيروقراطية و الفساد الإداري بمعدلات متفاوتة ، مما يجعل من مؤسساتها تفتقد للحاكمية و الفعالية ، فتكون سببا يدفع بالمستثمرين إلى العزوف و حتى الخروج من

هذه الدول التي لا توفر لهم الحماية القانونية ، وتصبح أقل الدول جاذبية و إستقطابا للإستثمارات الأجنبية.

ولعل أهم العوامل التي جعلت منها تحظى بهذه السمعة السيئة إن حق القول ، هو عدم قدرت مؤسساتها على التحكم في معدلات الفساد الإداري والبيروقراطية و كذا إحترام القانون حيث سجلت أدنى المستويات في الإحصائيات المستقاه من هذا التقرير ، و التي تراوحت بين 0 و 0.31 بالنسبة لتحكمها في البيروقراطية، أما فيما يخص تحكمها في الفساد الإداري فهي تتراوح بين 0.45 أعلى حد ، وهذا يجعلها من أضعف الدول بالنسبة لمقياس الحاكمية وفعالية مؤسساتها مقارنة بالدول المذكورة في الدراسة كإيرلندا و كوريا الجنوبية ، التي حققت معدلات جد مرتفعة على نفس المؤشر ، حيث جعلت من إقتصاديتها ترفع من وتيرة المنافسة فيها عن طريق خلق مناخ ملائم للاستثمارات وشبه خالي من مظاهر الفساد بعكس الدول النامية .

خامسا: بغض التجارب الدولية لمكافحة الفساد

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية و الدول النامية للحد من ظواهر الفساد و التي كما إستخلصنا من هذه الدراسة المسحية ، أظهرت أنها تؤثر على التنافسية الإقتصادية في هذه الدول و بالأخص في جانب جذبها للإستثمارات الأجنبية و توفير مناخ ملائم لها، غير أنها لم تستطع القضاء على هذا الداء العضال الذي ينخر في إقتصادها جاعلا منه إقتصادا هشاً معرضا لشتى أنواع الأزمات والهزات الإقتصادية التي تؤثر بدورها على الإستقرار السياسي و الأمني و كذا تدفع بشعوبها إلى ما يعرف بفقدان الثقة فيها و في أجهزتها و مؤسساتها ، هذا ما نجم عنه ما يعرف بالعصيان المدني متمثلا في ثورات الشعوب العربية على حكامها الذين أظهروا عدم قدرتهم على التحكم في مظاهر الفساد التي سرعان ما عصفت بهم و قضت مضاجعهم وهزت صروحهم التي بنوها على رمال متحركة، ألا وهي رمال الفساد السياسي و الإقتصادي و ما ينجر عنهما من محسوبية و ظلم للشعوب، التي و إن تعايشت مع أوضاعها فإنها لن تلبث طويلا في ظل هذا الحكم المتغاضي على شتى أنواع الفساد و الظلم الإجتماعي ، و الذي إن لم تهب عليه رياح التغيير سريعا فلن يستطيع الصمود طويلا، لذا فهناك من الدول من هي تسعى الآن إلى الحد من هذه التجاوزات و هذه الظواهر، لعل أهمها تلك التي سوف نعرض تجاربها كالتالي:

الصين: "تعتبر الصين من الدول التي ينتشر فيها الفساد، وقد بلغ مؤشر إدراك الفساد فيها سنة 2003، 3.4 وسنة 2005، 3.2 وسنة 2008، مع العلم أن أعلى قيمة لهذا المؤشر هي 10 (نظيف جدا) وأقل قيمة له هي 0 (فاسد جدا). ولذلك فهي من الدول التي يرتفع فيها معدلات الفساد. وقد اتخذت الدولة بعض الإجراءات دف مكافحة الفساد ومقاومته، وكانت لها تجربة جيدة تتمثل في: 1 - وضع عقوبة شديدة لمواجهة الفساد لدرجة أنه تم الحكم بالإعدام على بعض المرتشين، 2 - إلى جانب العقوبة قامت الدولة بتوفير الحوافز التي تدفع الأفراد للابتعاد عن الرشوة والفساد، من خلال رفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة" (نجلاء محمد إبراهيم بكر، ص 10-12 2009)

البرازيل: لقد حاولت هذه الدولة وضع معالم للإصلاح السياسي الذي انتهجته ، عن طريق توطيد مبادئ الشفافية والاستحقاق والحكم الرشيد وإعطاء الحق للمعارضة للتعبير عن آرائها في وسائل الإعلام، فالحق أن النظام السياسي يكفل قدرًا من الشفافية لأبأس به، فوسائل الإعلام على اختلاف أشكالها وألوانها حرة، والدولة تجتهد في أن تكون المسائل المتعلقة بتوزيع الثروة وأموال دافعي الضرائب شفافة، مستغلة في ذلك العديد من وسائل الإعلام وفي مقدمتها الإنترنت. تعزيز أجواء الشفافية، إشعار المواطن بأن عجلة الإصلاح السياسي تسير، وأن التراكم الكمي سيؤدي بمرور الوقت إلى تغيير نوعي. ولعل من بين العوامل التي تسبب الخراب العمراني، هو شيوع الفساد والريع الاقتصادي وتمكين فئة محظوظة من خيرات البلاد، مما يعمق الهوية بين الشعب والمجتمع، ويغذي ثقافة الانسحاب من الحياة السياسية للكثير من النخب، خصوصاً الفئات المتوسطة. لكن البرازيل تفتئت لخطورة هذا السرطان القاتل وهما الفساد والريع (عرف عن البرازيل، استفادة منتجي البن من العديد من الامتيازات الريفية التي لم تكن من مستحقاتهم، وإنما جاءت نتيجة انتشار الفساد في بنية الدولة). وإذا كانت بعض الدول تحاول أن تقوم بإصلاحات جوهرية في الإعلام ليوافق التحولات الجارية، فإنها تخفق في تمكين المعارضة والحركات الاجتماعية من حقها في التعبير عن آرائها ومواقفها وتصوراتها اتجاه المسار التنموي، لكن ما يميز تجربة البرازيل، أن «نظامها السياسي يتيح المجال أمام الحركات الاجتماعية المختلفة للتعبير عن نفسها، ويمنحها حق الاعتراض والتظاهر، وتكفل الدولة للأحزاب السياسية تشكيل لجنة مراقبة الانتخابات، ومن بين المؤشرات القوية التي تعكس مدى عمق ومتانة الديمقراطية في بلد ما، هي وضعية القضاء ومدى استقلالية أحكامه؟ وهل هو خاضع للتعليمات أم أنه يخضع لروح القانون ومبادئه العليا؟ في هذا السياق، لا يمكن الحديث عن التجربة التنموية البرازيلية، دونما إطلالة عن دور القضاء في دعم مسيرة الإصلاح السياسي ككل، فلتتمكن القضاء من آليات الاشتغال الملائمة، فقد تم الرفع من أجورهم، حيث أصبحت مهنة ذات شأن في البرازيل، وأيضاً تم تشديد القوانين الأساسية في مسألة فصل القضاة إلا بعد ثبوت مخالفاتهم لقواعد وأخلاقيات المهنة، وهذا كله يكفل للقاضي مجموعة من الضمانات التي تجعله مطمئناً على كرسى العدالة. (ياسر ثابت، 2014)

سنغافورة: تعد تجربة سنغافورة رائدة وفريدة من نوعها بالنسبة للدول التي حاربت الفساد، حيث أنها نجحت في إزالته فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مقارنة لفنلندا وأيسلندا والدانيمارك، حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد بها 9.4 سنة 2003 و 2005 ، وتراجع إلى 9.2 سنة 2008 ، والإجراءات التي اتبعتها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد بعد أن كانت منذ نحو ثلاثين عاما من أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد حيث لجأت الى تخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين، كما رفعت الدولة مرتبات وأجور الموظفين العموميين حتى لا يلجأوا للفساد ويعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم، وأي محاولة فساد ستحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع،

فضلا عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة أخرى.(نجلاء محمد إبراهيم بكر، مرجع سابق ص 12).

خاتمة

إن المنظور الأساسي لهذه الدراسة يقوم على تفصي ظاهرة الفساد ، وإستكشاف آثاره التدميرية على كافة المحاور والمستويات ، وبالأخص الشق الإقتصادي منه ، لأنه سوف يؤثر بدروه على المجتمع ككل. فالفساد أصبح ظاهرة تهدد الأجهزة الإدارية للدولة، وقد أبرزنا أسباب هذه الظاهرة وكيفية معالجتها وذلك بالإستناد إلى بعض التجارب المحلية والدولية التي لها خبرة حيث أن سعي هذه الدول إلى محاربة هذا الداء وهذه الظاهرة جعل منها مثالا مشرفا لتحذري به الدول الأخرى الساعية إلى الحد و حتى التخلص من مرض تفشى فيها وجعلها عاجزة عن اللحاق بالركب وتوفير المعيشة الكريمة لشعوبها ومجتمعاتها والدفع بإقتصاداتها إلى الرقي والنمو كما فعلت نظيراتها، ولعل أفضل مثال على ذلك الصين وسنغفورة والبرازيل هذه الدول التي تحولت من دول جد فقيرة الى دول ذات إقتصاديات ناشئة و سائرة في طريق التنمية و النمو الإقتصادي، حيث أن المجهودات التي بذلتها في سبيل ذلك جعلت منها نبراسا ومنازة تسترشد بها الدول التي تصبوا للوصول إلى مصاف التقدم والخروج من يؤر القفر والتخلف، وما سر نجاحها وشقها لطريقها إلا تلك الإصلاحات و التشريعات التي وضعتها كأسلحة للحد من تفشي سرطان الفساد الذي و باتفاق عقلاء الإنسانية و علمائها ماهو إلا معول لهدم كل صرح بني عليه و سوسوة تنخر في جوف كل من وجدت فيه ، ولعل السبيل الأصوب للحد من هذه الظاهرة و إيجاد ترياق يعالج هذا المرض العضال يتمثل في إتباع جملة من التوصيات التي سوف نقترحها كالآتي:

- 1- العمل على وضع سياسة وطنية للأجور والمرتبات تراعي المتطلبات والإحتياجات المعيشية لموظفين وأسرهم والتي سوف تجعل منهم يعزفون عن قبول الهدايا والرشاوى
- 2- المطالبة بإستقلالية الجهاز القضائي وجعله أكثر فاعلية و شفافية وإصلاح البنية القانونية والإدارية للدولة، ووضع القوانين موضع التنفيذ، والمراجعة الدورية لها بحيث يتم تصحيح أية إختلالات كلما كانت الحاجة الى ذلك أى جعلها أكثر مرونة
- 3- إنشاء جهاز يتخصص بالرقابة الإدارية و المالية ومكافحة الفساد مع دعمه بالاستقلالية التامة عن أجهزة الدولة لمزاولة المهام المنوط بها بكل شفافية وحرية.
- 4- وضع هيئات خاصة تعنى بمراقبة وإدارة عمليات التعيين و التنصيب في الوظائف العمومية على مبدأ الكفاءة والخبرة والمؤهلات، والإبتعاد عن المحسوبية والمحابة .
- 5- التحول نحو ما يعرف بالحكومة الإلكترونية للقضاء على البيروقراطية بشتى أشكالها ولول حيز إنشاء مراكز توكل إليها مراقبة و معاقبة كل من يلجأ الى البيروقراطية و تعطيل المعاملات و الإجراءات .

- 6- تشجيع وتحفيز الموظفين عن طريق الإهتمام برفع العالوة السنوية التي تمنح لهم و التي تدفعهم الى إنجاز عملهم بالشكل المطلوب والتزامهم بالدوام وبذل المزيد من الجهد وتشجيعهم على الابتكار وتطوير العمل بدل قبول الرشاوى و التماطل وإستعمال مناصبهم في مأرب اخرى
- 7- تصريح كبار المسؤولين عن ما لديهم من اموال وتطبيق (قانون من اين لك هذا) و وضعهم أمام المساءلة القانونية ان إقتضى الأمر
- 8- تشديد العقوبات على كل من يلجأ الى طرق الفساد والمحسوبية .
- 9- وجوب إصلاح أجهزة الدولة و بالأخص الجهاز المصرفي والمالي و تبني سياسة منهجية علمية و عملية بغية تقوية دعائم الشفافية ، كذا السماح لحرية تبادل المعلومات من أجل المشاركة في مكافحة تبيض الأموال القذرة و كل المعاملات المشبوهة.
- 10- تحسيس المجتمع و هذا عن طريق الإعلام و المؤسسات التربوية و التعليمية من أجل التصدي للإختلالات و الإنحرافات الإجتماعية كافة و الفساد الإقتصادي خاصة، و هذا عن طريق توعيته بمدى خطورة ذلك على الأمن و الإستقرار الإجتماعي و الإقتصادي؛ لذا يجب وضع سياسة إعلامية ومقررات مدروسة لتحسين و توعية الرأي العام لغرض التعبئة العامة للجماهير من أجل ل مواجهة هذه الظاهرة بشتى أنواعها وبالأخص المالي و الادارى منه.
- 11- تنوير وتنمية الوعي الجماهيري عن طريق الإستعانة في هذا المجال بالخطاب والقيم الدينية التي ترمي الى التقيد بمكارم الأخلاق كالأمانة و الصدق و الإجتهاد و الابتعاد على كل ما هو منافي لقيم ومبادئ هذا الدين.

المراجع:

- 1- علي احمد فارس، حل الأزمات: الفساد الإداري نموذجاً، 2005 ، مركزالمستقبل للدراسات و البحوث متوفر على الموقع <http://mcsr.net/activities/032.html> تاريخ المشاهدة 2015/09/12 الساعة 15:02 .
- 2- أ . د . حسن أبشر الطيب ، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي ، ورقة بحثية مقدمة في الندوة العلمية التخطيط الامنى لمواجهة عصر العولمة ، مركز الدراسات و البحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض 2005
- 3- مفيد دنون يونس، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101 ، المجلد 32 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة . الموصل، العراق، 2010 .
- 4- مداخلة من إعداد: د. خليل عبد القادر، جامعة المديّة، تحت عنوان دراست اقتصاديت لظاهرة الفساد في الجزائر ، السنة غير مذكورة
- 5- د. عبد الله بن حاسن الجابري ، الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى ، 2005.

- 6- زياد عربية ، الفساد ، مجلّة دراسات إستراتيجية ، العدد 16، جامعة دمشق، 2005- .
 - 7- المرصد الوطني للتنافسية، "التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، برنامج الأمم المتحدة الانمائي وهيئة تخطيط الدولية، 2008.
 - 8- التنافسية في الفكر الاقتصادي ، المرصد الوطني للتنافسية سوريا ، 2011 -
 - 9- تقرير التنافسية العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2003.
 - 10- تقرير التنافسية العربي ، المعهد الوطني للتخطيط بالكويت 2012
 - 11- مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 70 الصادرة فبراير 2008، المعهد العربي للتخطيط الكويت
 - 12- مي فريد، الفساد رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مطابع الاهرام ، مصر، 2006.
 - 13- الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية لحالة الجزائر ، إمنصوران سهيلة ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، 2005.
 - 14- نجلاء محمد إبراهيم بكر، الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، مصر، 2009.
 - 15- ياسر ثابت، ماليزيا وسنغافورة والبرازيل.. ثلاث تجارب ناجحة لتحول الدول من التخلف إلى التقدم، 2014، مقال متوفر على <http://elsaba7.com/article/details.aspx?id=2190>
- تاريخ المشاهدة 2015/11/15 الساعة 22:30